وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية كلية الآداب
قسم اللغة العربية

النقد النحوي عند ابن عقيل في شرح إلفيه ابن مالك

بحث تخرج تقدمت به الطالبتان (ندى تركي جاسم ونبأ عامر هادي)
الى مجلس كلية الآداب – جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل
درجة البكالوريوس في اللغة العربية

أشراف

د . ثائر البديري

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات "

صدق الله العلي العظيم

المجادلة / الآية: (١١)

الاهـــــداء

الى من سقوا ارضنا بدمائهم لكي تخضر وتنبت الكبرياء . . شهدائنا الكرام.

الى امي التي زودتني بالحنان والمحبة ووالدي الذي كان سندي في حياتي .

أقول لهم: انتم وهبتموني الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة .

الى اخوتي واخواتي واسرتي جميعاً . .

ثم الى كل من علمني حرفاً اصبح سنا برقه يضيء الطريق امامي اساتذتي الكرام واخص بالذكر (الدكتور ثائر البديري)

الى زملائي وزميلاتي . . .

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
المحتويات	جـ
المقدمة	١
التمهيد (النقد بين اللغة والاصطلاح)	٢
المبحث الاول: منهج ابن عقيل في النقد	٣
أ/ مصطلحات القبول والاستحسان	٤-٩
ب/ مصطلحات الرفض والتضعيف	١٠-١٣
المبحث الثاني: مجالات نقده	١٨-٢٠
الخاتمة	٢١
قائمة المصادر	٢٢

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على امام الاولين والاخرين محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه المنتجبين.

ان سبب اختياري لهذا الموضوع لشغفي الكبير بمادة النحو العربي، وعند عرض القسم لعدد من الموضوعات وقع اختياري على هذا الموضوع بالذات. وبعد اطلاعي على ما يخص هذا الموضوع الذي طرحه استاذي الفاضل الدكتور ثائر وقد كلفني بالاستقراء للمادة الموجودة والمصطلحات النقدية لدى المؤلف في كتاب (شرح بن عقيل) لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، (الهمداني، ٧٦٩هـ) وجدت فيه فكرا نقديا يستدعي الوقوف عنده، لذا جاء هذا البحث للتعرف على عقلية ابن عقيل النقدية وطبيعة المنهج الذي اتبعه في نقده وكيفيه تعامله مع اراء النحات لذا قسم هذا البحث على تمهيد ومبحثين متصدراً بمقدمة فيها سبب اختياري للموضوع والصعوبات التي واجهتها وبعض المصادر المعتمة في البحث مثل (كتاب شرح بن عقيل، شرح الكتاب لسيبويه، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الاندلسي)، اما التمهيد فقد تناول النقد بين اللغة والاصلاح، وقد تضمن المبحث الاول المصطلحات النقدية التي استخدمتها ابن عقيل في نقده لآراء النحاة فمنها ما يدل على القبول والاستحسان والاخر يدل على الرفض والتضعيف وكذلك استعمل اسلوباً خاصاً في نقدة فيما كان المبحث الثاني عرض لمجالات نقده في عدد من المسائل التي تطرق اليها. وكانت تلك المسائل انتقالية وليست احصائية بسبب كثرة ما ورد منها في كتابة.

ومشفوعا بخاتمة تتضمن اهم النتائج التي توصل اليها البحث مختوما بقائمة المصادر التي اعتمد تضامن البحث.

واخيرا نرجو من الله العلي القدير ان يجعلنا امناء على خدمة لغة التنزيل العزيز.

التمهيد

النقد بين اللغة والاصطلاح

اذا ما رجعنا الى معاجم اللغة العربية للتعرف على المعنى اللغوي للنقد ،فأننا نجده يعني "تمييز الدراهم واخراج الزيف منها ونقدها ينقدها نقدا او انتقادا، اذا ميز جيدها من رديئها" [١] أما دلالة النقد في الاصطلاح فتعني الوقوف على النص سواء اكان نثرا ام شعرا ،للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه[٢]، وهو بهذه الدلالة لا يبعد كثيرا عن معناه اللغوي ومع ان النقد كان لدى العرب فطريا ، لكنه كان يقوم على اسس لابد منها للوصول الى الحكم، ذلك ان النقد مهمة ليست يسيرة، بل تحتاج الى علم واسع، وذوق رفيع فضلا عن الانصاف، وعلى الناقد الجمع بينها جميعا[٣].

وكان النقد اللغوي يمثل جانبا من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها[٤] فهي لغة القران والحديث، ذلك لأنه كان يبحث في الاسباب التي ادت الى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم[٥] بالأمم الاخرى، ويهدف الى ايجاد الاساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح. وبما ان النحو هو الركن الاساس في اللغة، فقد اصبح النقد النحوي ابرز جوانب النقد اللغوي، اذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن أو الجودة او القبح والرداءة، وصولا الى الرأي الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظمها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على ادلة وحجج مختلفة.

---

١) لسان العرب مادة(نقد):٤٢٥/٣

٢) النقد الادبي: ١

٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه:٤١٣

٤) النقد اللغوي عند العرب:٢٤

٥) النقد عند اللغويين:١٩٣

المبحث الاول

منهج ابن عقيل في النقد

ان من يمعن النظر في نقد ابن عقيل لأداء النحويين وتوجيهاتهم للمسائل النحوية في كتاب (شرح ابن عقيل) يجده قد اتبع في ذلك منهجاً لميا دقيقا، وكانت لهذا المنهج ملامح متعددة، ومن ابرزها ما يأتي:-

المصطلحات التي استعملها في نقده:

استعمل ابن عقيل في نقده الآراء النحات مصطلحات لبيان موقفة النقدي من اصحاب تلك الآراء، غير ان تلك المصطلحات لم تكن ثابته، وانما كانت متعددة، كما انها كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة الى اخرى ويمكن تقسيمها الى قسمين:

١ – مصطلحات القبول والاستحسان:

والمراد بها الالفاظ والعبارات التي استعملها ابن عقيل في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من اراء النحويين وجيهاتهم لما يرونه مناسباً او للمسائل النحوية بصورة عامة، ومن تلك الالفاظ:

مصطلح (وهو صحيح) بقوله: (ذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصل في الاسماء وفي الافعال، والاول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط ان بعض النحويين ذهب الى ان الاعراب اصلا في الافعال، فرع في الاسماء).[١]

وورد استعمال مصطلح (الصحيح) بقولة: (قال المصنف ان المثنى وما الحق به يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح ان الاعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجراً).[٢]

---

١) شرح ابن عقيل ٤/١

٢) ينظر شرح ابن عقيل ٦٠/١

وكذلك استعمل مصطلح (هو المذهب الصحيح) بقوله: ثم اشار ((والذي اسماء قد جعل)) إلى ان ما سمي به من هذا الجمع والملحق به، نحو اذرعات" ينص بالكسرة كما كان، قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين، نحو هذه اذرعات، ورأيت اذرعات، ومددت بأذرعات "هذا هو المذهب الصحيح[٣]

ومصطلح الصحيح بقوله: واختلف في افعل التعجب: هل تلزمه نون الوقاية ام لا؟ فتقول: ما افقرني الى عفو الله، وما افقري الى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، معانيه والصحيح انها تلزم[٤]

وورد ايضاً (وهو الصحيح) بقوله: (واما الالف واللام فتكون للعاقل، ولغيره، ونحو (جاءني القائمَ والمركوب) واختلف فيها، فذهب قوم الى انها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل انها حرفُ موصول، وقيل انها حرف تعريف، وليست من الموصولية في شيء[٥]

وقد استعمل مصطلح (الحقُ) نعم منع الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ في مثل ((زيد قائم، وزيد قام ابوه، وزيد ابو منطلق)) والحق الجواز[٦]

وقد ورد استعمال مصطلح (هذا احسن) في نقده للبيت الشعري للشاعر خداش بن زهير.

وابرحُ ما ادام الله قومي – بحمد الله منتطقا مُجيدا

اي: لا ابرح منتطقا مجيدا ،اي صاحب نطاق وجواد ، ما ادام الله قومي، وعني بذلك لا يزال مستعينا ما بقي له قومه ، وهذا احسن ما حمل عليه الشيء[٧]

وورد نقده لهذا البيت عند حديثه عن عمل كان واخواتها ويشد حذف النفي بدون القسم كما ورد اعلاه في البيت.

---

١) شرح ابن عقيل١/٤٠
٢) ينضر المصدر نفسه١/٦
١) المصدر نفسه١/٧٥
٤) المصدر نفسه١/١٠٦
٥) شرح ابن عقيل١/١٤٢
٦) المصدر نفسه١/٢١٤
٧) ينظر المصدر نفسه١/٢٤٦

واستعمل مصطلح (والصحيح) بقوله: واختلف الناس في (كان) الناقصة هل لها مصدر ام لا؟ والصحيح ان لها مصدرا، ومنه قول الشاعر:

يبذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك بسير[١]

الشاهد في قوله (وكونك اياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة واجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر

وورد مصطلح (الصحيح) في قوله: هذا هو القسم الثاني من الافعال الناسخة (للابتداء) وهو (كاد) واخواتها وذكر المصنف منها احد عشر فعلاً، ولا خلاف في انها افعال، الا عسى فنقل ابو عمرو الزاهد، عن ثعلب انها حرف ونسب ايضاً الى ابن السراج؟ والصحيح انه فعل بدليل اتصال تاء الفاعل واخواتها بها نحو "عسيتُ" "عسيت" "عسيتُمَا" "عسيتُم" "عسيتنَّ"[٢]

وقد استعمل مصطلح وهو (الصحيح) ان ما وقد اتصلت بها الاحرف اي (ان و اخواتها) كفتهما عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعه من النحويين (كالزجاجي و الن السراج) وحكى (الاخفش و الكسائي) ((انما زيداً قائم)) والصحيح المذهب الاول هو انه لا يعمل منها مع (امل) الا (ليست) و اما ما حكاه الاخفش والكسائي فشاذر.[٣]

ومصطلح (وهو الصحيح) اذ اني بعد اسم (إن) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان ،احدهما :- النصب عطفاً على اسم (ان) تحق (ان زياد قائم وعمراً).

والثاني :- الرفع نحو (ان زيداً قائم وعمرو) و اختلف فيه ، فالمشهور انه معطوف على محل اسم (إن) فأنه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به (ظاهر) كلام المصنف، وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير:- وعمرو كذلك.

وورد استعمال مصطلح (وهو الصحيح) في (بحذف احد مفعولي ان واخواتها للدلالة عملية ومثال ذلك ان يقال ((هل ظننت احداً قائماً)) فتقول ((ظننت زيداً)).

اي: ظننت زيداً قائماً فيحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قول عنترة بن شداد العبسي في معلقته المشهورة: **ولقد نزلت – فلا تظني غيره مبني بمنزلة المحب المكرم**

اي: فلا تظنني غيره واقعاً فـ (غيره) هو المفعول الاول و(واقعاً) هو المفعول الثاني وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

---

١) المصدر نفسه٢٥١/١
٢)شرح ابن عقيل ٢٩٧/١
٣)ينظر المصدر نفسه٣٤٣/١
٤)المصدرنفسه٣٤٥/١
٥)شرح ابن عقيل٤٠٥/١

وورد مصطلح (الحق) في قوله: فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائد على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة وذلك (ضرب بعلها صاحب هندٍ) وقد نقل بعضهم في هذه المسألة ايضا خلافا والحق فيها المنع[١]

ايضا ورد مصطلح (وهو الصحيح) بقوله: (ان الفعل اللازم يصل الى المفعول بحرف الجر ،ثم ان كان المجرور غير (انً،انٌ) لم يجز حذف حرف الجر الا سماعا وان كان (انُ،ان) جاز ذلك قياسا عند امن اللبس ،وهذا هو الصحيح)[٢]

وكذلك مصطلح (وهو الصحيح) في قوله: (ويستفاد من قول المصنف في نحو (سيري والطريق مسرعةً) ان المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ،وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ونقدمه فعل او شبهه، (وهذا) هو الصحيح من قول النحويين)[٣]

ومصطلح (الصحيح) في وكذلك يفهم من قول المصنف (بما من الفعل وشبهه سبق) ان عامل لابد ان يتقدم عليه، فلا تقول: والنيل سيِرت" وهذا باتفاق ،اما تقدمه على مصاحبه (نحو سار والنيل زيدٌ) ففيه خلاف والصحيح منعه)[٤]

ورد استعمال (وهو المختار) في قوله: فإن كان الاستثناء متصلا، جاز نصب المستثنى على الاستثناء وجاز اتباعه لما قبله في الاعراب وهو المختار[٥]

وايضاً (وهو المختار) في قوله: ان تأخرت المستثنيات فلا يخلو: اما ان يكون الكلام موجبا او غير موجب فان كان موجبا وجب نص الجميع فتقول "قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا" وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيبدل مما قبله: وهو المختار[٦]

---

١) شرح ابن عقيل/٤٥٢.

٢) شرح ابن عقيل ٤٩٠/١

٣) ينظر المصدر نفسه٥٣٧/١

٤) المصدر نفسه٥٣٧/١

٥) المصدر نفسه٥٤٥/١

٦) المصدر نفسه٥٥٤/١

ورد استعمل مصطلح (وهو القياس) في قوله: (يجوز في (غدوة) الجر، وهو القياس ونصبها نادر في القياس فلو عطفت على (غدوة) المنصوبة بعد "لدن" جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعات للأصل، فتقول" لدن غدوةً وعشيةً ،وعشيةٍ)[١]

ومصطلح (اولى) بقوله:(قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ((وتريدون عرض الحياة الدنيا، والله يريد الاخرة)) في قراءة من جر (الاخرة) والتقدير (والله يريد باقي الأخرة) فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ "به" والاول اولى).[٢]

وورد مصطلح (وهو الصحيح) في (يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب نحو (هذا ضارب زيد وعمراً) فالجر مراعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير (ويضرب عمرا) او مراعاة لمحل المخفوض، وهو المشهور[٣]

وكذلك مصطلح (وهو الصحيح) في وما قدمناه من ان؟ (ما) نكره تامة وهو الصحيح الجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير (شيء احسن زيدا) اي جعله حسنا ذهب الاخفش الى انها موصولة له والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف والتقدير والذي احسن زيدا شيء عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهاميه ، والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير (اي احسن زيدا؟))[٤]

وايضا مصطلح (وهذا الصحيح) في قول المصنف "لن يظهرا" معناه انه يجب اضمار الرافع او الناصب في النعت ولا يجوز إظهار وهذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو "مررت زيداً الكريم" او ذم "مررت بعمر الخبيث" او ترحم، نحو "مررت بزيد المسكين"

فأما اذا كان التخصيص فلا يجب الاضمار نحو " مررت يزيد الخياط ،او الخياط"[٥]

---

١) المصدر نفسه ٦٦/٢

٢) شرح ابن عقيل٧٤/٢

٣) ينظر المصدر نفسه ١١١/٢١

٤) المصدر نفسه١٤١/٢

٥) المصدر نفسه١٧١/٢

واستعمل مصطلح (اولى) في قوله: (العلم الممنوع من الصرف اذا كان مؤنثاً بالتعليق اي يكونه علم انثى – فأما ان يكون على ثلاثة احرف، او على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب، وسعاد، علمين، فتقول: (هذه زينب، ورأيت زينب، ومررت بزينب) وان كان على ثلاثة احرف، فإن كان محرك الوسط منع ايضاً كسقر وان كان ساكن الوسط ،فان كان اعجميا نحو (كجور اسم بلد) او منقولا من مذكر الى مؤنث كزيد- اسم مرأه- منع ايضا ،فان لم يكن كذلك فان كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر وشبه وجهان المنع والصرف والمنع اولى، فتقول (هذهَ هندُ، ورأيت هند ومررت بهندٍ)[١]

وقد ورد مصطلح (الاصح) في قوله: (تستعمل (لو) شرطية ولا يليها غالبا – الا ماض معنى ولهذا قال: (لو حرف شرط في مضي وذلك نحو قولك (لو قام زيد ولقمت) وفسرها سيبويه بانها حرف لما كان سيقع لوقوع وفسرها غيره حرف امتناع لامتناع ، وهذه العبارة الاخيرة هي المشهورة ، الاول الاصح)[٢]

وجاء استعماله لمصطلح (وهو الاكثر) في قوله: (ومثل كم"- في الدلالة على التكثير –كذا وكأي ومميزهما منصوب او مجرور بمن وهو الاكثر نحو قوله تعالى ((وكأي من نبي قاتل معه)) و(ملكت كذا درهما)[٣]

ومصطلح (وهو المختار) في: (ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب- الف التأنيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا ،كحياري وحياري، او رابعة متحرك ساكنا ثاني ماهي فيه كحبلى- جاز فيها وجهان: احدهما الحذف- وهو المختار- فنقول "حبلى" والثاني قبلها واو – فنقول: (حبلوي).[٤]

ايضا مصطلح (وهو القياس) في قوله: (واشار بقوله: (كذلك نحو تتجلى واستتر) الى ان الفعل المبتدأ بتاءين مثل (تتجلى) يجوز فيه الفك والادغام، فمن فك- هو المقياس-نظر الى ان المثلين مصدران ،ومن ادغم اراد التخفيف)[٥]

---

١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٤/٢
٢) ينظر المصدر نفسه٣٥٣/٢
٣)المصدر نفسه٣٨٦/٢
٤)شرح ابن عقيل٤٥١/٢
٥)ينظر المصدر نفسه٥٤٠/٢

٢- مصطلحات الرفض والتخفيف

والى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجد ابن عقيل يستعمل طائفة من الالفاظ والجمل يعبر بها عن رفضه او تضعيفه لآراء النحاة التي تعرض لها بالنقد ومن هذه الالفاظ: ومصطلح (وليس هذا بجيد) في قوله: (الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب، فمثال الغائب "الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندان قمنَّ" ومثال المخاطب (اعلما، واعلموا) ويدخل نحو قول المصنف ،وغيره .المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد، لان هذه الثلاثة تكون للمتكلم اصلا بل تكون للغائب او المخاطب كما مثلنا[١]

وقد استعمل مصطلح (وفيه نظر) بقوله: (الاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ،فاستحق التأخير كالوصف ،ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بذلك لبس او نحوه على ما سنبين فنقول (قائم زيدٌ، وقائمٌ ابوه زيد وابوه منطلق زيد ، وفي الدار زيد، وعندك عمرو" وقد وضع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير (عند البصريين وفيه نظر)[٢]

وورد مصطلح (وفيه بحث) في قوله: (وقد وقع في الكلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير (عند البصريين) وفيه نظر، فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين والكوفيين – على جواز "في داره زيد" فتقل المنع عن الكونيين مطلقا ليس بصحيح ،هكذا قال بعضهم وفيه بحث.[٣]

وكذلك استعمل مصطلح (وفيه نظر) بقوله: (كل النحاة منع سبق خبر "دام" عليها وهذا ان اراد به انهم منعوا تقديم خبر دام على "ما" المتصلة بها ، نحو "لا اصحبك قائما ما دام زيد" نسلم، وان اراد انهم منعوا تقديمه على "دام" وحدها نحو "لا اصحبك ما قائما دام زيد" وعلى ذلك حمله ولده في شرحه – ففيه نظر.[٤]

---

١) شرح ابن عقيل١/٩٢
٢) ينظر المصدر نفسه١/٢١٣
٣)المصدر نفسه١/٢١٣
٤)المصدر نفسه١/٢٥٦

ومصطلح (ليس بجيد) في قوله: (زعم الاصمعي انه لم يستعمل "يوشك" الا بلفظ المضارع (ولم تستعمل "اوشك") بلفظ الماضي وليس بجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي)[١]

وورد مصطلح (سهو) في قول ابن المصنف: ان قوله" وحذف عامل المؤكد امتنع" سهو منه، ولان قولك "ضربا زيدا" مصدرا مؤكد، معامله محذوف وجوبا، كما سياتي – ليس بصحيح ، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد[٢]

وكذلك استعماله (وفيه نظر) في كذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو "ضريبه ذلك الضرب" وزعم بعضهم انه اذا اناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وضعه بالمصدر ،كما مثلنا ،وفيه نظر فمن امثله سيبويه "ظننت ذاك "اي: ظننت ذاك الظن، فذاك اشاره الى الظن، ولم يوصف به.[٣]

وايضا استعمل (وفيه نظر) في نقده لأعراب البيت وهو لأعشى همدان من كلمة يهجوا فيها لصوصاً:

أعلى حين الهي الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فـ(ندلا) نائب مناب فعل الامر ، وهو اندل ،والندل خطف الشيء بسرعه ،و "زريق" منادى ، والتقدير: بدلا يا زريق (المال) وزريق اسم رجل، واجاز المصنف ان يكون مرفوعا بدلا وفيه نظر.[٤]

ومصطلح (ليس بجيد) فان لم يكن المضاف مما يصح ان يعمل في الحال منه ،فلا تقول (جاء علام هند ضاحكه) خلاف للفارسي وقول المصنف رحمه الله تعالى (ان هذه الصورة ممنوعة للأخلاف) ليس بجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عن الشريف ابو السعادات ابن الشجري في اماليه)[٥]

---

١)ينظر المصدر نفسه٣١١/١

٢)المصدر نفسه٥١١/١

٣)المصدر نفسه٥٠٩/١

٤)شرح ابن عقيل٥٨٦/١

٥)ينظر المصدر نفسه٢٠/٢

وورد مصطلح (قليل) بقوله: (استعمال الام للانتهاء قليل ومنه قوله تعالى (كلٌ يجري لأجل مسمى)).[١]

وقد استعمل مصطلح (وهذا غريب) ولا تجر التاء الا لفظ "الله" فنقول "تالله" لأفعلن وهو سمع جرها لـ "رب" مضافا الى الكعبة "قالو: ترب الكعبة" وهذا معنى قوله: "والتاء لله ورب" "وسمع أيضا قالو "تالرحمن" وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالو "تحياتك" وهذا غريب)[٢]

ومصطلح (قليل) في: (واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله فقد وهم فان الخلاف في ذلك مشهور وقال الميري: اعماله شاذ وانشد اكفرا البيت (٣٥٠) وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر يعمل عمله ونقل بعضهم انه اجاز ذلك قياسا)[٣]

وورد مصطلح (غير سديد) بقوله: (الفعل الثلاثي "المتعدي" يجيئ مصدره على "فَعْلَ" قياسا مطردا نصب على ذلك سيبويه في مواضع فتقول :رد، ردا، ضرب ضربا، فهم فهما" وزعم بعضهم انه لا يقاس وهو غير سديد)[٤]

واستعمال لمصطلح (على ذلك نظر) في قوله: (وزعم ابن المصنف ان نيابة فعيل على فعول كبيره وليست مقيسه بالأجماع وفي دعواه الأجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم)[٥]

ومصطلح (خطأ) اذا كان المنادى مفردا علما ووصف "ابن" مضاف الى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان البناء على الضم نحو (يا زيد بن عمرو والفتح اتباعا نحو يا زيد بن عمرو ويجب حذف ألف ابن والحالة هذه خطأ)[٦]

---

١) المصدر نفسه٢/١٥

٢)ينظر المصدر نفسه ٣/٩٥

٣)شرح ابن عقيل٣/١١٥

٤)ينظر المصدر نفسه٣/١٣٠

٥)ينظر المصدر نفسه٣/٣٣٩

٦)شرح ابن عقيل٣/٣٤٣

وكذلك مصطلح (ضعيف) في قوله: (وان كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم "فيهما" ورفع الجزاء ضعيف) كقول عمرو بن خشارم البجلي: ٣٤٢- يا اقرع بن حابس يا اقرع – انك ان يصرع اخوك تصرع[١]

وورد مصطلح (وهو نادر) في: (واشار بقوله (وقرن نقلا) الى قراءة نافع وعاصم "وقرن في بيوتكن" بفتح القاف - واصله اقررن من قولهم: قرن لمكان يقر بمعنى يقر، حكاه ابن القطاع ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة - وهو نادر- لان هذا التخفيف انما هو المكسور العين)[٢]

٢- اسلوبه في النقد:

عندما نتأمل ملياً الآراء النقدية لأبن عقيل في كتابه (شرح ابن عقيل) نرى انه لم يتبع اسلوباً واحداً في عرضه لتلك الآراء، وانما كانت طرائقه متعددة ومتنوعة، ومن ابرز الطرائق التي استعملها ما يأتي:

ا) الترجيح والتضعيف

وهو احدى الطرائق التي استعملها في نقده للآراء النحوية، وهو كثير ما كان يعرض رائيين او اكثر في المسألة التي يتناولها بالشرح وبعد مناقشته لتلك الآراء يذكر موقفه منها مرجحا ومضعفا، وهو في كل ذلك يستند على حجج نقليه او عقليه ومن المسائل التي يتضح منها ترجيحه لرأي على اخر او على عدة آراء على سبيل المثال:

مسألة (اتصال "ما" غير الموصولة بـ (أن) واخواتها وكفها عن العمل) اذا اتصلت "ما" غير الموصولة بـ ان واخواتها كفتها عن العمل الا ليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول :"إنما زيد قائم" ولا يجوز نصب زيد.

---

١) ينظر المصدر نفسه٥٣٧/٣

٢) شرح ابن عقيل الجزء الاول ص٣٤٣

وكذلك (إن، كأن، لكن، لعل) وتقول: (ليتما زيداً قائم) وان شئت نصبت "زيداً " فقلت :"ليتما زيداً قائم" وظاهر الكلام المصنف رحمه الله تعالى:- ان "ما" ان اتصلت بهذه الاحرف كفتها عن العمل وقد تعمل "قليلا" وهذا مذهب جماعه من النحويين (كالزجاجي، وابن السراج)، وحكى الاخفش والكسائي "انما زيدا قائم" والصحيح المذهب الاول ،وهو انه لا يعمل منها مع "ما" الا" ليت" واما ماحكاه الاخفش والكسائي فشاذ[١] ومن قوله هذا يتبين انه رجح رأي "الزجاجي وابن السراج" على الآراء الاخرى.

واما المسائل التي وقف فيها مضعف راي من دون غيره من الآراء فقد وردت في مواضع متعددة من هذا الكتاب ومن هذه المسائل مثلا، (مسألة اعمال اسم المصدر قليلا، ومن رأى الاجماع على جواز أعماله فقد وهم ، فان الخلاف في ذلك مشهور، وقال الحميري اعماله شاذ، وانشد: اكفرا – البيت (٣٥٠) وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم انه قد اجاز ذلك قياسا[٢]

ومسألة ان الاعراب "حبذا" واختلف في اعرابها فذهب ابو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وان من نقل عنه غيره فقد اخطأ عليه – واختاره المصنف الى ان "حبَّ" فعل ماضي ،و "ذا" فاعله ، واما المخصوص فجوز ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وجوز ان يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو زيد) اي الممدوح او المذموم زيد، واختاره المصنف وذهب العميد في المقتضب" وابن السراج في الاصول ، وابن هشام، واختاره ابن عصفور- الى ان "حبذا" اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره او خبر متقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر ،فركبت "حب" مع" ذا" وجعلتا اسما واحدا. وذهب قوم منهم ابن درسويه – اي ان "حبذا" فعل ماضي، وزيد" فاعله فركبت "حب" مع" ذا وجعلتا فعلا، وهذا أضعف المذاهب[٣].

---

١) ينظر المصدر نفسه٩٥/٣

٢) شرح ابن عقيل الجزء الثاني ص١٦٠

٣) ينظر المصدر نفسه٢١٣/١

ب) الموازنة بين الآراء

اتبع ابن عقيل اسلوب الموازنة بين الآراء ،اذا كان يعمد الى ذكر اراء النحويين والتعقيب عليها ومن ثم يعرض موقفه منها ويظهر هذا الاسلوب جليا في شرح لعدد من المسائل منها : مسألة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر الاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، اما فأستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بذلك لبس او نحوه، على ما سنبين، فقتول (قائم زيد، وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد وكذلك عمرو) وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم. والخبر الجائز التأخير "عند البصريين" وفيه نظر، فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين، والكوفيين- على جواز "في داره زيد" فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكذا قال بعظهم ، وفيه بحث والحق جواز اذا لا مانع من ذلك واليه اشار بقوله: وجوزوا التقديم اذا لا ضرر فتقول "قائم زيد" وفيه قولهم" منشوء من يشنؤك " فمن: مبتدأ ومنشوء خبر مقدم و"قام ابوه زيد".[١]

ج) النقد المباشر

ومن خصائص النقد التي برزت في نقد لآراء النحويين وهو النقد المباشر، ويعني انه كان في كثير من الاحيان بذكر الراي المؤاخذ عليه من دون ان يذكر اراء اخرى، ونجد ذلك واضحا في عدد من المسائل النحوية التي تعرض لشرحها ، ومن هذه المسائل مسألة "تسكين مع" وزعم سيبويه ان تسكينها ضرورة، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة وهي عندهم بينه على السكون وزعم بعضهم ان الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان ساكنه العين اسم[٢]. ومسألة المعرب والمبني ومثال ما اتصلت به نون الاناث "الهندات يضربن" والفعل معها مبني على السكون ونقد المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الاناث ، وليس كذلك، بل الخلاف موجود وممن نقله الاستاذ ابو الحسن بن عصفور في شرح الايضاح)[٣]

---

١) شرح ابن عقيل الجزء الثاني ص٦٧
٢) ينظر المصدر نفسه ٤٢/١
٣) شرح ابن عقيل الجزء الثاني ص١٥

٣) الاسس التي اعتمد عليها في نقده

ان المتتبع لآراء ابن عقيل النقدية يجد انه قد اتبع منهجاً علمياً دقيقاً، ذلك انه لم يكن جارياً على هواه في تلك الآراء، بل كان يستند في ترجيحه أو تضعيفه لرأي من الآراء على اسس ومن اهم هذه الاسس ما يأتي:

أ) السماع:

وهو احد الاصول التي يقوم عليها النحو لان النحويين يعتمدون عليه في استنباط القواعد والاحكام النحوية وقد استعان به ابن عقيل عند توجيهه لعدد من المسائل ، ونقده لآراء فيها ومن تلك المسائل، مسألة "جر التاء للفظ الجلالة الله"، ولا تجر التاء الا لفظ "الله" فتقول "تالله لأفعلن" وقد سمع جرها لـ "ربَّ" مضافا الى " الكعبة" وقالوا "فرب الكعبة" وهذا معنى قوله "والتاء لله ورب" وسمع أيضا " تالرحمن " وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالو "تحياتك" وهذا غريب[١] ومسألة: (حذف الفاء) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد جاء حذفها في الشعر كقول الحارث بن خالد المخزومي: ٣٤٩

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

اي: فلا قتال، وحذفت في النثر أيضا: بكثرة وبقلة فالكثرة عند حذف القول معها. كقوله عز وجل: ((فأما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم)) اي فيقال لهم: اكفرتم بعد ايمانكم، والقليل ما كان بخلافه، كقوله (ص) "اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله" هكذا وقع في صحيح البخاري "ما بال" رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله "هكذا وقع في صحيح البخاري "ما بال" بحذف الفاء والاصل اما بعد فما بال رجال، فحذفت الفاء[٢].

ب) القياس

يعد القياس الركن الاساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية لذلك اعتمد النحويين عليه في تفسير قواعدهم ولأهميته هذه فقد جعله ابن عقيل وسيله يدعم فيها ما يذهب اليه من احكام نقدية ومنها مسألة" ابنية المصادر يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي.

---

١) ينظر المصدر نفسه٣/١٥

٢) شرح ابن عقيل /١١٨

وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس ، بل يقتصر فيه على السماع ،نحو سخط سخطا، ورضي رضيا، وذهب ذهابا ،وشكر شكرا، وعظم عظمة"[٢] ومسالة جر غدوة ويجوز في "غدوة" الجر وهو القياس ونصبها نادر في القياس فلو عطفت على "غدوة" المنصوبة بعد "لدن" ما زاد عطفا على اللفظ، والجر مراعات للأصل فتقول "لدن غدوةً وعشيةً او عشيةً " ذكر ذلك الاخفش).[١]

ج)النظر

وهو احد الاسس التي اعتمدها ابن عقيل في نقده للآراء النحويين ومن المسائل التي يتبين فيها اعتماده على هذا الاساس مسألة الاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ذلك لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بذلك لبس او نحو على ما سيبين، فتقول "قائم ابوه زيد وابوه منطلق زيد، وفي الواو زيد، وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع التقديم الخبر الجائز التأخير "عند البصريين" وفيه نظر، ومساله سبق خبر دام عليها منع النحاة سبق خبر دام عليها وهذا ان اراد به انهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو "لا اصحبك قائما ما دام زيد" وان اراء انهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو (لا اصحبك قائماً ما دام زيد) فمسلم وإن اراد انهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا اصحبك ما قائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظرا.

---

١) ينظر المصدر نفسه٣/٦٦

المبحث الثاني

مجالات نقده

تطرق ابن عقيل في كتاب شرح الالفية هذا الى نقد اراء النحويين في مسائل متعددة تتعلق بالأسماء والافعال والحروف وسنتناول في هذا المبحث عددا من تلك المسائل ذلك ان المجال لا يتسع لذكرها جميعا ومنها ما يلي:

محل(أنَ) وان عند حذف حرف الجر.

اذا حذف حرف الجر من (انَّ وانْ) ففي كتاب سيبويه[١] النص عن الخليل ان موضعه نصب، واتفق ابن مالك[٢] وصاحب البسيط مع ما ذهب الكسائي انه جر، وان الفراء قال: هو في موضع نصب قال في البسيط " "اكثر اللغويين على انه في موضع نصب" ووهم ابن مالك[٣] وصاحب البسيط فنقلا ان مذهب الخليل انه في موضع جر ووهم ابن مالك[٤] فنقل ان مذهب سيبويه انه في موضع نصب كالفراء، ولا يجوز حذف حرف الجر الا مع ان وان وفي افعال مسموعة وهي اختار استغفر و دعي وجاء[٥].

اما ابن عقيل فقد تطرق الى ذلك بقوله ان الفعل اللازم يصل الى المفعول به بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير (انَّ وانْ) لم يجر بحرف الجر الا سماعا، وان كان (انَّ وانْ) جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح .يتضح لنا من قوله انه مع الراي الذي يقول لا يجوز حذف حرف الجر الى مع (انَّ وانْ).

---

١) انظر الكتاب٣/١٢٦-١٢٧

٢) انظر شفاء العليل٢/٦٠٠، والتسهيل ١٣٠،والمساعد١/٤٢٩

٣) انظر المساعد١/٤٢٩،وشرح التسهيل لابن مالك٢/١٥٠

٤) شرح التسهيل لابن مالك٢/١٥٠

٥) انظر الاكتشاف الضرب من لسان العرب٣/٢٠٩٠

*مسألة تقدم المفعول به على الفاعل

قد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى:((ولقد جاء آل فرعون النذر)) فلو قيل (جاء النذر ال فرعون) لكان جائز وكذلك لو قيل "كما اتى ربه" وذلك لأنه الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا واتبعه وذلك هو الاصل في عودة الضمير[١]. اما الواجب فان تقدم المفعول هو ضرب من الاهتمام به والنسبة به والتأخير ولذلك جاز ان يقال "ضرب علامة زيد" فلعلام مفعول (هو مضاف الى ضمير الفاعل)[٢]، ويجب تقديمه اذا امتنعت العلامة الموضوعية للتميز بينهما اي الاعراب والقرائن اللفظية والمعنوية[٣] وقال ابن الحاجب اذا انتفى الاعراب لفظا فيهما القرنيه او كان ضميرا متصلا او وقع مفعوله يعد الا او معناها وجب تقديمه[٤] ونجد ابن عقيل يتبع الراي القليل وهو الجواز بتوجيه لما عاد الضمير على المتصل بما رتبته التقديم كان كعودة على ما رتبته التقديم الانه المتصل بالمتقدم متقدم[٥]

*عامل النصب في المفعول معه

ذهب الكوفيون الى ان الناصب في المفعول معه منصوب على الخلاف وذهب البصريون الى انه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[٦] حيث ذهب ابن الحاجب والجرجاني ان العامل في المفعول معه الواو[٧] ويلزم كونه ان يقع عطفه على ما قبله وان اصل هذه الواو العطف وهذا مذهب الجمهور والاخفش[٨] واليسرافي والفارسي[٩]وابن جني وابن عصفور[١٠] والاخفش لا يجيزه.

---

١) شرح قطر الندى ١٨٧- الايضاح في شرح المفصل ١٨٥
٢) شرح المفصل١/٢٠٣
٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب١/١٦٧
٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٧
٥) ينظر شرح ابن عقيل١/٤٤٧
٦) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/٩٧- شرح شذور الذهب٤٤٤
٧) ينظر شرح كافيه ابن الحاجب ٢/٣٩- المقتصد١/٦٥٩-٦٦١ وشفاء العليل ١/٤٨٩شرح كافيه للرضي ١/٥١٨
٨) راي الاخفش في الهمع١/٢٢٠
٩) مسائل البصريات ١/٢٣٠-٢٣١,٥
١٠) الخصائص ٢/٢٨٣

حيث لا يقول (ضحكتُ وطلوع الشمس) حيث لا يقع العطف لأنه الطلوع لا يكون منه الفعل واجاز المبرد وذهب ابن خروف[١] وتبعه ابن مالك الى ان العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف. وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو وكأنك قلت جاء البرد لابستُ الطيالسة[٢] او صاحبها. قال عبد القاهر والنصب ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه يتوسط الواو التي بمعنى معه[٣]، وقيل العامل في المفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه[٤]

ويبدو ان ابن عقيل كان مرجحا راي البصريين وهو لم يذكر ذلك صراحةً بل قال زعم قوم ان الناصب المفعول معه الواو وهو غير صحيح وهو بذلك رفض راي الكوفيين وعلل ذلك بقوله لأنه كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجر منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر فأنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء فيه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام[٥]

*مسألة احكام عسى

عسى لها مذهبان احدهما تكون بمنزله "قارب" فيكون لها مرفوع ومنصوب الى ان منصوبها مشروط فيه ا يكون "ان" والفعل مسبوقا بمصدر كقولك" عسى زيدان يخرج" والثاني ان يكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع مثل قوله تعالى" عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا" فلا يجوز الا الرفع فربك فاعل[٦] ومن ذلك عسى هو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي قال سيبويه: معناها الطموح والاشفاق[٧] فان قيل ما الدليل على انها افعال مع جمودها وعدم تصرفها فالجواب انه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال نحو قولك "عسيت ان افعل كذا [٨]" ونقل الزاهد عن ثعلب انها حرف ونسب أيضا الى ابن السراج وقد صرح ابن عقيل فقال والصحيح انها فعل بدليل اتصال "ت" الفاعل واخواتها نحو عسيت، عسيتم، عسيتما.

---

١) راي ابن حرون في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢ والمساعد ٥٤٠/١
٢) ينظر شرح كافيه ابن الحاجب٣٩/٢
٣) ينظر المصدر نفسه ٣٨/٢-٣٩
٤) ينظر شرح ابن عقيل ٩٧/٢
٥) ينظر شرح ابن عقيل ٩٧/٢
٦) شرح المفصل ٣٧٦/٤
٧) بنظر الكتاب٢٣٣/٤
٨) ينظر شرح المفصل ٣٧٣/٤

الخاتمـــة

بعد حمد الله والثناء عليه وشكره على ما هدانا اليه لابد من ان نلخص اهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث وهي ما يأتي:

كان منهج ابن عقيل في النقد متعدد الصور ومن ذلك انه كان في بعض الاحيان يصرح بأسماء من يتعرض لآرائه من نقد وفي احيان نرى كان ينكر الآراء ويستخدمها من دون التصريح بالأسماء انما يكتفي بالقول (مثل جماعة ذهب قوم).

استعمل مصطلحات متعددة في نقده لآراء النحاة فمنها ما يدل على القبول والاستحسان ومنها ما يدل على الرفض والتضعيف.

اتخذ اسلوبا علميا محكما في نقده اذا كان اغلب احكامه موضوعيه ولم يشبع هوا النفس فيها بل كان مستندا على اسس ومن اهم تلك الاسس للقياس والسماع والنظر كانت كثير من احكامه واضحه وشامله لا يشوبها غموض ولا يعتليها نقد.

اسال الله ان تكون وفقنا في بيان المقصود من البحث والله الموفق..

المصــادر

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان اثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: د. مصطفى احمد النحاس، مطبعة مصر، ط١ ،١٩٨٧م.

٢- الكتاب، ابي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت.١٨)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ابو البركان كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٨٧م.

٤- النقد الادبي احمد امين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٣م

٥- النقد عند اللغويين في القرن الثاني، احمد محمد، دار السلام، بغداد، ١٩٧٧م.

٦- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع عشر الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٨٧م

٧- المقتضب ، ابو العباس محمد بن يزيد المجرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب- بيروت،١٩٦٣م.

٨- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، وعلي محمد البحاري، دار العلم- بيروت، ١٩٦٥م

٩- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) مكتبة اللقاء ط٣ – ١١٢٣هـ

١٠- شرح شذور الذهب محمد بن عبدالمنعم الجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، ١٤٣٤هـ.

١١- شرح قطر الندى وبل الصدى ابي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ).

١٢- شرح الكافية محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ): تحقيق: د. محمد عبد النبي عبد المجيد دار البيان، مصر ط١، ١٩٨٧م.

١٣- شرح المفصل – موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣) عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة ،(د.ن)